

تعقيب د. محمد فؤاد:

أشكر أ. عبد الله عرفان على هذا العرض القيم وخاصة فيما يتعلق بانعكاسات الأوضاع والمناخ الاقتصادي والأمنى ليس على العملية الانتخابية فحسب وإنما على مصر ما بعد الثورة؛ حيث يثور تساؤل حول مدى تأثير تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية على عملية التصويت. وأمير هنا بين التصديق الشعبي والاستفتاء الشعبي؛ فالاستفتاء إدلاء بالرأي بالموافقة أو الرفض ولكن في هذه الحالة فقد ذهبنا للتصويت (التصديق) لأننا نشعر بالخوف وعدم الاستقرار، وقد حدث ذلك أيضاً في استفتاء 19 مارس، وقد يتكرر ذلك في الاستفتاء على الدستور الجديد فيصدق الشعب على مشروع الدستور أيًا كانت سلبياته لإنهاء حالة عدم الاستقرار.

أما عن الأمر المتعلق بالإعلام، فدائماً ما كنت أرى أن الإعلام أصبح أخطر من الثورة؛ فقد صنع الإعلام انقسامات منذ البداية ونجح نجاحاً باهراً في تضييع أهداف الثورة وفي خلق انقسامات وفجوات كبيرة وصنع تيارات متقابلة ومتصارعة. وأتوقع -في هذا الإطار- أن بعد تحديث ثورة أخرى بعد مرور خمس سنوات سيقوم بها جيل الشباب الموجود الآن في سن 17 لأنه غير راضٍ عن الوضع الحالي. وأعتقد أن الثورة ليست إسقاط نظام والمجيء بنظام آخر فالثورة لا بد أن تُحدث تغييراً في منظومة القيم الإنسانية والفكرية والسلوكية.

كما أشكر أ.منى على هذا العرض وهذه الآراء التي سنؤكدُها مع الوقت، وإن كنت قد تخوفت عندم تحدثت عن النظر من أعلى من أن يكون مثل وجهة نظر بعض مرشحي الرئاسة السابقين في رؤيتهم لمصر، لكنها نظرت من أعلى بمنظور واسع دون الابتعاد عن الواقع. وأتفق معها تماماً فيما يتعلق بكون الإعلام له دور كبير في الرأي العام، ولكن كون الاتصال الشخصي تفوق على الاتصال الجماهيري فذلك تحقق بالنسبة لفئة بعينها، أما الفئة البسيطة التي تمثل أهاليينا في الأرياف كان التواصل الشخصي معهم صعباً والإعلام هو الأقدر على الوصول إليهم.

وبالطبع يجب أن لا يكون دور الإعلام توجيهياً، وإنما دوره نشر الوعي القائم على حقائق وليس على شائعات أو محض إرهافات بما يؤدي إلى صنع الانقسامات والاختلافات وهذا ما قام به الإعلام. أما عن الإعلام الحكومي فقد تبنى في الفترة الأولى فكرة إعادة إنتاج النظام السابق ثم شهد حالة من التخبط وبدأ يتبنى فكر من يصنع القرار في مصر (المجلس الأعلى للقوات المسلحة)، ولكن بالفعل الإعلام له أخطاء تاريخية فادحة بإحداث انقسامات مفتعلة بين التيارات المختلفة سواء تيارات دينية أو ليبرالية أو اشتراكية.

وقد نجح أ.أحمد أبو المجد في أن يعيدنا في جولة الانتخابات بعرض شيق وسريع وقدم تحليلاً ممتازاً ورسداً دقيقاً للنتائج. ويوجد تصحيح بسيط هو أن إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل بدء منذ عام 2000

وليس 2005، كما كان أول إشراف القضائي على الانتخابات في 2000. وقد رصد أيضا معلومة غاية في الخطورة تتعلق بظهور التنافس بين حزبي الحرية والعدالة والنور؛ حيث بدأ تخوف البعض (ومنهم مسلمين) من حزب النور إلا أن الواقع يكشف عن أن حزب النور أكثر تفتحا من أحزاب أخرى وأنه يحاول تأكيد أن تلك التخوفات ليست قائمة على أسانيد صحيحة وأنه يرغب في الانفتاح على الآخر. وأنا أعتبره الحصان الأسود في هذه الانتخابات؛ حيث لم يكن أحد يتوقع له هذا النجاح.

ويستعرض أ.عبد إراهيم الأحداث التي اخترقت أو كانت معاصرة للعملية الانتخابية بمراحلها الثلاثة التي كادت أن تؤجل العملية الانتخابية أو تلغيها، فالورقة استعرضت الأحداث ابتداءً من أحداث محمد محمود. وقد كانت توجه اتهامات للمعتصمين بتعطيل العملية الانتخابية إلا أننا كنا قبل كل مرحلة من الانتخابات نرفع الاعتصامات ونوقف أي فاعليات ثورية حفاظاً على إجراء الانتخابات في موعدها، فقد كان المعتصمو التحرير أكثر حرصاً من غيرهم على إجراء الانتخابات في موعدها وكانوا على علم بأن تأجيل الانتخابات يعني انهيار للثورة. ولكن الورقة لم تلحق مذبة بور سعيد التي كانت أول واقعة أظهرت مدى ضعف مجلس الشعب في أن يكون لديه رؤية وأن يقود البلاد في هذه المرحلة.

وقد تطرق أ.عبد في عرضه إلى بعض الوقائع التي ليست مجرد وقائع وأحداث بل سوف تصبح تاريخاً، وأنا دائماً أتخوف من صناعة التاريخ وليس من كتابة التاريخ لأنه كثيرا ما يتم التلاعب في صناعة التاريخ. ولابد من الإشارة إلى أن المجلس العسكري تمكن من تصدُّر المشهد لأنه وجد فراغاً وهذا أمر يُسأل عنه نحن؛ فنحن لم ننجح في تشكيل مجلس رئاسي مكون من أربعة أعضاء مدنيين وعضو عسكري، ومن ثم قُدمت هذه القيادة على طبق من ذهب إلى المجلس العسكري لأنه كان الأكثر تنظيماً.

وتحدث عن مليونية قنهار، المقصود بها جمعة 29 يوليو، والإعلام من أطلق عليها هذا الاسم لتواجد السلفيين فيها بنسبة كبيرة إلا أنها كانت مليونية منظمة جدا وكان لها طبيعتها الخاصة ومكاسبها الخاصة.

وأريد أن أؤكد أن المجلس العسكري داخله تيارين؛ تيار موالى للنظام السابق وتيار يريد أن يكون موالياً للثورة أو عنده القدرة أن يعيد حساباته أو يعيد إنتاج نفسه. وهذا التصور موجود في كل المؤسسات؛ فالداخلية أيضاً منقسمة بين قيادات موالية للنظام السابق وقيادات أو بعض الضباط الأصغر سناً يرغبون في بدء مرحلة جديدة، وهذه الازدواجية موجودة حتى بين الثورا ولكن بطريقة مختلفة فهناك ثوار موقفهم ثابت من عملية التغيير وآخرين يغيرون مواقفهم ويعقدون صفقات، ومن المهم أن نتعامل مع هذه الظاهرة ونقوي الاتجاه الذي يبني البلد.

وليس من مصلحتنا أن نكسر المجلس العسكري لأنه أحد أعمدة الدولة، ولكن من مصلحتنا أن نقوّمه وننتقده ونعيد صياغة إدارته للمرحلة ونوجهه ونؤكد أنه ليس صاحب السيادة وليس صاحب السلطة - وإنما الشعب هو صاحب السلطة- وأن عليه دائماً أن يلتزم بإرادة الشعب وأن يقتصر دوره على الدور الطبيعي له الآن وفي المستقبل. فالمجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يمكن أن يهيمن على المؤسسات السياسية أو المدنية في المستقبل، ولكن يقتصر دوره -في هذا الإطار- في مجلس الأمن الوطني أو القومي الذي يلحق بالقيادة السياسية مثل أي دولة ديمقراطية، فيرأسه رئيس مدني منتخب وتكون غالبية من المدنيين وقراراته استشارية غير ملزمة، ويكون هناك مستشار عسكري هو رئيس الأركان ومستشار أمني هو رئيس جهاز المخابرات العامة.

مداخلات الحضور:

أ.مدحت ماهر:

السلام عليكم، أشكر د.محمد. أود الإجابة عن السؤال الرئيسي لهذا المؤتمر وهو: ما الجديد الذي أحدثته هذه الانتخابات في النظام السياسي المصري؟ حيث نجد أن العوامل المؤثرة في الانتخابات كانت نتيجتها بالسلب؛ فالإعلام لم يؤثر في اختيارات الناس كثيراً، وكذلك الحالة الأمنية والاقتصادية، والمراحل الانتخابية والأحداث الدامية، فرغم كل ذلك استمرت الانتخابات وجاءت النتائج متشابهة بين المراحل الثلاث. وهذا الصمود يحتاج التركيز عليه ودعمه؛ فبناءً على متوسط المراحل الثلاثة ذهب 50% من الناخبين للانتخابات، والـ50% رغم ما كان من أحداث دامية في مجلس الوزراء ومحمد محمود للتأثير على الانتخابات كما ذكر أ.عبده، وهذا الصمود يحتاج إلى تفسير. فهناك ما يمكن أن نطلق عليه قوى نوعية تؤثر في الاختيارات السياسية -بجانب القوى السياسية (حزبية وغير حزبية)- من أمن واقتصاد وإعلام وغيرها، بما يثير تساؤل: هل كان هناك علاقة بين الانتخابات والثورة؟ وربما يرى البعض أن الانتخابات استحقاق وإنجاز من إنجازات الثورة وليست بديلاً عنها وأن العلاقة بين البرلمان والميدان لا تؤخذ على محمل البدائل.

د.حسام أبو البخاري:

أشكر حضراتكم على هذه الجلسة الرائعة، أ.منى أود أن أذكر موقفاً تعرضت له من أحد الصحفيين؛ حيث سألني عن مدى وجوب إطلاق اللحية، فقلت له أنني لن أجيب عن هذا السؤال ولكن يمكن أن أجيب عن سؤال مهم حول رؤية التيار الإسلامي للتعامل مع كامب ديفيد؛ فالإعلام قد يلعب دوراً سلبياً -كما ذكرت- في تشكيل وعي وهمي. ولدي سؤال: نحن نعلم أن نجيب ساويرس أحد رموز النظام السابق وأحد

كبار الفلول لكنني أرى أداء قناة "أون تي في" التابعة له أداءً ثوريًا جدًا، فهل يوجد لديك توضيح لهذه المفارقة؟

د. عبد الله، هناك فرع من فروع علم الفيزياء اسمه "الفوضى المحددة"، فالفوضى التي نراها ليست فوضى ولكنها نظام لم نكتشفه بعد، وأنا اعتقد أن ما يحدث في مصر الآن بدءًا من أحداث ماسبيرو ومحمد محمود هو اتجاه نحو أن يصل الناس لمرحلة من عدم الفهم وهو أمر مقصود لأن عدم الفهم سيؤدي إلى حالة من الملل الثوري وبالتالي الاتجاه إلى أكبر قوة موجودة على الساحة وهي العسكر كما حدث في بورسعيد ودعا البعض لنزول الجيش لحل الأزمة، وقد حدث ذلك في تجارب دول مثل الكونغو وكل الثورات في أفريقيا وأيضاً أمريكا اللاتينية.

بالنسبة للأستاذ عبده، فالورقة البحثية اختلط فيها الرأي بالمعلومة وأظن أنها ورقة ثورية أكثر منها بحثية. وهناك معلومات مغلوطة فنصف من كانوا متواجدين في محمد محمود إسلاميين عدا المرشح للرئاسة أبو إسماعيل الذي كان في الميدان وبالتالي لا يمكن أن نقول أن التيار الإسلامي كله لم يكن موجوداً في هذه الأحداث، ومن أكبر المسيرات التي نظمت من أيام الثورة مسيرة الأزهر ومن نظمها إسلاميون؛ فلا بد أن نكون أكثر تحديداً مادماً نتحدث عن ورقة بحثية.

على عليه:

د. عبد الله تحدث عن الفوضى الموجودة والانفلات الأمني ووصلنا أننا لم نعرف من الذي فعل ولماذا؟ ولكن إذا عدنا لتصريح مبارك قبل أن يتخلى عن الحكم حيث قال إما أنا أو الفوضى، فإذا أخذنا هذا التصريح في الاعتبار يمكن أن نفسر ما يحدث الآن وبحثنا عن جمهورية طره وجمهورية رجال الأعمال وبقايا أمن الدولة والبلطجية (وهم موظفون عند أمن الدولة ويستطيعون جمعهم في ساعة واحدة) نستطيع تفسير هذه الأحداث.

وأشكر للأستاذة منى نادر حياها، وبالنسبة للوجوه الليبرالية التي تظهر على القنوات الفضائية لم تتغير بعد الثورة فمازلت نفس الوجوه التي كانت تظهر منذ ثلاثين عاماً؛ من أمثلة ذلك أن تطرح مذيعة عدة أسئلة على أحد رموز التيار الإسلامي حول الخمر والسياسة وكأنه ليس هناك قضايا أهم من ذلك كالبطالة والعشوائيات وتصدير الغاز لإسرائيل.

وبالنسبة لأستاذ عبده إبراهيم، عندما خرج الناس لاستفتاء 19 مارس فقد وافق عشرين مليون مواطن مصري على وجود خارطة طريق بإجراء الانتخابات البرلمانية أولاً ثم الدستور ثم انتخاب رئيس الجمهورية، لكن التيار الليبرالي طالب بالدستور أولاً ثم الانتخابات ثم طالب بمجلس رئاسي مدني قبل الدستور فهذا التيار

تيار مدمر، فحركة 6 إبريل انقسمت جبهتين وظهر حوالي 40 ائتلاف للثورة؛ فهم غير متفقين على مجلس رئاسي مدني يحكم البلاد فكيف يمكن لهم الاتفاق على إجراء الدستور أولاً والانتخابات وباقي هذه الخطة المناقشة لموقف الشعب.

الأمر الثاني هو أن القول بأن الإسلاميين اتفقوا مع الجيش لضرب المتظاهرين في محمد محمود قول غير صحيح، لأن الإسلاميين اتفقوا على انتخاب مجلس الشعب أولاً ليكون هناك مؤسسة تدير البلاد.

أ. منى النشار (ثانية دبلوم إعلام):

نص الاستفتاء على إجراء الانتخابات البرلمانية ثم انتخاب رئيس جمهورية ثم الاستفتاء على الدستور، وهذه معلومة وليست وجهة نظر، وقد درسنا في الإعلام أنه لا يمكن أن يكون هناك إعلام صحي وسوي إذا ظل هذا المناخ التشريعي الذي نحن فيه الآن، فنحن لدينا مشكلة تشريعية، ويجب ونحن نعد الدستور الجديد وضع تشريع يجعل الإعلام سليماً. وليس الأمر قاصراً على إصلاح "ماسبيرو" فقط وإنما لابد من وجود دستور جيد ومناخ غير سلطوي.

د. نجلاء مكايي:

أ. عبد الله لقد ذكرت أن استعادة الأمن لن تتحقق بإعادة هيكلية الداخلية وأن الأمر يتطلب بناء المنظومة من جديد، كما ذكرت أن الحل هو الثقة بين المواطن وبين جهاز الأمن - كما فهمت - فما هي آليات تحقيق هذه الثقة؟ وعلى أي أسس سيبنى جهاز أمني جديد؟ وذكرت أيضاً أن جهاز الأمن استطاع أن يؤمن العملية الانتخابية بينما لا يستطيع تأمين كافة أنحاء الجمهورية، فليس منطقياً أن يكون لدينا أكبر جهاز أمني في العالم ولا يستطيع أن يحفظ الأمن، فكيف حافظ على نظام فاشي استمر ثلاثين عاماً؟ وقد أدى غياب الأمن عن المناطق ذات العصبية والقبلية إلى تفعيل دور المجالس العرفية خاصة قبل الانتخابات؛ حيث قامت بالدور الذي لم تقم به الشرطة وكان الناس يمثلون لقراراتها ليس فقط في الصعيد وإنما أيضاً في الدلتا والمنوفية.

أستاذة منى، تعليقاً على مسألة أن الاتصال الشخصي نجح في مناطق دون غيرها، هناك بعض الدوائر مثل مصر الجديدة ومدينة نصر لم ينجح فيها نظام الجوامع الذي كان أكثر فعالية في الأقاليم. وذكرت أن الإعلام لم يشكل الرأي العام بعد الثورة لأن الناس لم يعد لديهم ثقة به ويرونه منظومة فاسدة وهذا ليس حقيقياً، فالمسألة غير مباشرة؛ بمعنى أنه ربما لأن التيار الإسلامي قال أنه سيمنع الخمر وما شابه انعكس إيجاباً في الصندوق لصالح الإسلاميين.

والإعلام كان له أثر في المراحل الانتخابية، فعندما غطى أحداث انتخابات مجلس الشعب أقبل الناس وحدث العكس في انتخابات مجلس الشورى فكانت نسبة الحضور ضعيفة جدا. إلا أن الإعلام فقد دوره كمعبر عن الأغلبية فالإعلام لم يعبر عن الثورة.

أ. أحمد عبد الوهاب:

إن المرحلة التي سبقت الانتخابات باطلة قانونياً ودستورياً لأسباب كثيرة، وهناك تزوير في الانتخابات في بعض الدوائر؛ حيث كان يوجد 9 مليون صوت زيادة في التجميع النهائي. وبالنسبة للأخبار التي تم تداولها عن لقاء د. البرادعي بالمجلس العسكري لتولي رئاسة الوزارة، فقد ذكر أنه لديه استعداد للتنازل عن الانتخابات الرئاسية مقابل أن يكون طرفاً في إدارة المرحلة الانتقالية وهو رجل وطني.

وبالنسبة لتعامل المجلس العسكري مع أحداث ماسبيرو وغيرها فهو تكرر لنفس السيناريو لفت الأنظار عن الحدث الأكبر. وبالنسبة للطرف الثالث الذي لا يعرفه أحد يمكن معرفته أثناء حرقه المجمع العلمي وشهود العيان موجودون. وبالنسبة للإعلام هل علاجه يكون بإعادة بنائه؟

د. محمد فؤاد:

شكراً أ. أحمد، لقد ذكرت ثلاثة أمور؛ فحكمت ببطان مجلس الشعب وأريد أن أوضح أننا في انتظار الأحكام وهذا أمر في غاية الدقة والأهمية وما حدث حتى الآن هو أن المحكمة الإدارية العليا دفعت بعدم الدستورية واقتنعت المحكمة أن هناك جدية في هذا الدفع وبالتالي تقرر إحالة الموضوع إلى المحكمة الدستورية العليا لتفصل في مدى دستورية حق الأحزاب، التي لها حق الترشح على تئلي المقاعد (القوائم)، في الترشح على المقاعد الفردية التي تمثل الثلث المتبقي أم لا؟ حيث استشعرنا أن هناك غياب للمساواة وتكافؤ الفرص، والفيصل هو حكم الدستورية وبالتالي علينا أن ننتظر حكم المحكمة الدستورية باعتبارها صاحبة الاختصاص. أما عن البرادعي فيوجد شهود أنه قال أنه لن يتولى حكومة الإنقاذ الوطني، وليس صحيحاً أنه طلب من د. البرادعي أن يكون رئيساً للحكومة وإنما كان المطلوب من د. البرادعي ود. عبد المنعم أبو الفتوح وأحمدين صباحي - بعد مناقشات وتصويتات - أن يشكلوا حكومة إنقاذ وطني وأن يختاروا أحدهم رئيساً للحكومة، وكان لكل منهم وجهة نظره التي تحترم.

د. ناجية عبد المغني:

عندما ذهبت لانتخابات الإعادة وجدت اللجنة أغلقت قبل الساعة السابعة وقمنا بعمل محضر إثبات حالة. وقد لفت نظري أن أحد السائقين ذكر لي أنه انتخب الحرية والعدالة لأننا نحتاج من لديهم علم ودين، ومعنى

هذا أن كثير من الناس يفهمون لماذا انتخبوا. والمشهد المصري به العديد من الفاعلين، منهم أعداء للثورة من الداخل والخارج فهناك عملاء ودخلاء وأيضًا الجهلاء والسفهاء، لكن الكتلة الإيجابية من الثوار الحقيقيين والمواطنين الشرفاء، فمن المهم معرفة من الموجود في الساحة لنستطيع التعامل معهم.

وبالنسبة لمقاومة الفساد سواء في العملية الانتخابية وغيرها، فنحن نحتاج إلى حصانه أخلاقية ومناعة داخلية. وتطهير الداخلية والإعلام يحتاج إلى إعادة بناء الإنسان المصري وإعمار القلوب، فيجب أن نقوم بثورة على أنفسنا ونحاسبها.

د.محمد فؤاد: بالنسبة لموضوع اللجنة فمن حق الناخب الدخول حتى السابعة، والمقر الانتخابي ملزم بالاستمرار في العمل مادام هناك داخل المدرسة أشخاص لم يدلوا بأصواتهم.

أ.ياسر مراد:

إن الثورة وضع غير طبيعي في حين أننا نطالب المجلس العسكري أن يترك الإدارة والحكم. والثقافة الثورية غير موجودة لدى الشعب المصري؛ حيث اكتفى بما حدث وكأن الثورة انتهت. أما بالنسبة للبرادعي فقد استغل الإعلام الكاذب الميدان للدعاية للبرادعي.

د.نادية مصطفى:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكرًا على الأداء المتميز وشكرًا لرئاسة الجلسة. وأريد أن أؤكد على عدة أمور ذكرتها في الجلسة الأولى؛ أولاً: القراءة العلمية للانتخابات التشريعية، فإذا كنا دخلنا إلى الانتخابات التشريعية المصرية من مدخل حضاري واسع يسكنها في سياقها الواسع وهو الثورة والمرحلة الانتقالية فيجب ألا نفقد الخيط مع محور هذه الندوة، وبالتالي علينا توظيف ما يقال وتسكينه فيما يفيد تحليلنا للانتخابات التشريعية. وأيضاً القراءة العلمية للندوة تعني تجاوز التفاصيل إلى الكليات؛ فالمعلومات والتفاصيل والتحليلات مهمة لتحويلها إلى كليات وقواعد وأسس ومرجعيات فلا نغمس في التفاصيل والوقائع لأقصى درجة فيتحول النقاش إلى محاولة إثبات مدى مصداقية المعلومات والتحليل الذي يذكرها كل فرد.

ثانياً أؤكد ما ذكره د.محمد عن أدب الحوار، فلا مانع من الاختلاف في الرأي والتوجه ولكن علينا أن نعرف كيف ندير حواراً علمياً يليق بالمكان الذي نحن فيه فلا نتبادل الاتهامات والتكذيب فيما بيننا، ولا نطلق الأحكام المطلقة على فصائل سياسية معينة. ومن هنا أؤكد على ضرورة عدم إطلاق الأحكام على نحو يعكس أحياناً التحيزات الخاصة للباحث فيذكرها كحقائق لا يمكن الاختلاف عليها، فعلى سبيل المثال إطلاق الأحكام على الإخوان بالتخوين والتآمر وللأسف الاستعانة بالتاريخ بدون علم، فمن يرجع للتاريخ يجب أن

يقراء جيدًا، وبالتالي ما ذكرته حضرتك عن صناعة التاريخ وليس قراءة التاريخ أمر خطير في هذه المرحلة. هذه نقاط منهجية أردت التركيز عليها.

ولدي ثلاث نقاط موضوعية؛ بالنسبة لأستاذ عبد الله عرفان أنا عجبت من إطلاقك حكم أن الأمن والاقتصاد لم يؤثر على العملية الانتخابية ونتائجها ولا أعلم إذا كان هذا الأمر مفسر في الورقة أم لا، لكن يحق للمستمعين أن يعرفوا لماذا ليس هناك -من وجهة نظرك- أثر للحالة الأمنية والاقتصادية على نتائج العملية الانتخابية. لكن كان هناك وجه ثانٍ للعملة يمكن الرجوع إليه، وهو كيف وظفت بعض القوى السياسية في حربها أو تنافسها أو صراعها مع تيارات أخرى موضوع الأمن وموضوع الاقتصاد؟ فعلى سبيل المثال وليس الحصر عقد المجلس العسكري قبل الانتخابات بعدة أسابيع ندوة اقتصادية كبيرة أعلن فيها لأول مرة عن الحال المتردي للاقتصاد المصري والجميع فسرها بأنها رسالة للناخبين بأنهم إذا انتخبوا اتجاهاً لا نعرف ردود فعل الغرب تجاهه فربما يحدث تدهور للاقتصاد ويكون هناك خوف من الاستثمار في مصر. نفس المر بالنسبة للأمن، انفجار أحداث 19 نوفمبر على نحوٍ متعمد من الداخلية قبل الانتخابات بعدة أيام والانفجارات المتوالية الضخمة لأعمال العنف والقتل عبر المحافظات كلها قبل الانتخابات بأسبوعين كانت تهدف لتوصيل رسالة بأن هذه الحالة الأمنية لا يمكن أن تجرى الانتخابات في ظلها ناهيك على أن بعض القوى السياسية التي كانت تحرص على تأجيل الانتخابات وربما على عدم انعقادها أبداً كانت تستخدم هذه الأمور للتخويف من إجراء الانتخابات، بل بعضهم قال أن البرلمان الذي سيأتي ربما يكون غير شرعي ويحل. ومن ثم فلا نستطيع أن نطلق حكم أن الأمن والاقتصاد لم يكن لهم تأثير على الانتخابات.

النقطة الثانية الخاصة بالإعلام، أحيي أمني على عرضها. لكن أريد إضافة أمرين: الإعلام لم يفقد فقط مصداقيته لدى الأغلبية بل إنه قام بأمرين في غاية السوء؛ حيث احتقر أهل مصر فهم ظلوا يهللوا للانتخابات ونجدهم بعد ذلك يتحدثون عن أن الشعب يساق لجهله وتم السيطرة عليه بوازع الدين وكان هذا في المرحلة الأولى من الانتخابات. وقبل المرحلة الأولى أيضاً أثاروا مخاوف الناس بأمر ليست من اهتمامه على الإطلاق كالخمر وغيرها.

وأخيراً أود طرح سؤال على د.محمد، النظام الانتخابي فيه عدة آراء قانونية محترمة فهو فصل القانون الأول الانتخابي الذي أصدره المجلس العسكري؛ حيث كان في البداية نصف المقاعد بنظام القائمة والنصف الآخر بالنظام الفردي، ثم بعد حدوث مشاكل واعتراضات جعله تلتين بالقائمة والتلت بالفردي نتيجة ضغط القوى (الليبرالية والقومية واليسارية)، وفي تفسير نتائج الانتخابات قيل أن أحد أسباب نجاح الإسلاميين هو قانون الانتخاب؛ فهل هذا صحيح؟ وقيل أيضاً أنه كان هناك تجاوزات في تطبيق القانون الانتخابي خاصة في قانون الدعاية، هل هذا أيضاً مسئول عن فوز الإسلاميين بهذه النسبة العالية؟ لقد قيل أن عمرو الشوبكي

ذكر أن هذه التجاوزات والسكوت عنها ساهمت في نجاحهم بنسبة 10% زيادة. فهذه أمور توظف الشرح الذي ذكرته حضرتك في نطاق الموضوع الذي نتحدث عنه.

وبناءً على سؤال د. حسام البخاري حول كون قناة "أون تي في" ثورية برغم أن مالكها ساويرس، ولماذا لا يكون ساويرس ثوري؟ والأهم ما معنى الثورية هنا؟ وماذا يعني أن يُستبعد الإسلاميون من أنهم قوة ثورية؟ فما مفهوم الثورة، وعن أي مرحلة من الثورة نتحدث؟ فقد تكون قناة أون تي في علمانية أو يسارية أو ليبرالية ولكنها ثورية وربما الاستعجاب من كون صاحبها رجل أعمال من النظام السابق، فهذه أمر مهم: كيف نستخدم المفاهيم والمصطلحات؟ وكيف نستخدم خرائط الثورية أو المحافظة لكي نصنف الناس؟ وما هو معيار الثورية: التواجد في ميدان التحرير أم العمل الجذري للتغيير بإتقان واجتهاد ومصداقية ومبادئ وأخلاق؟

أ. أحمد محمد عبد المحسن:

هل من الفائدة أن يكون هناك تيارين فقط: السلطة الحاكمة متمثلة في المجلس العسكري والمعارضة، أم الأفضل أن يكون هناك تيار ثالث موازن؟ لأنه كانت هناك أخطاء كبيرة جدا للمجلس العسكري وأيضا كانت هناك أخطاء للجانب الآخر.

وبالنسبة لتحديد المصلحات، قيل أن الإسلاميين حصلوا على المقاعد على حساب دم الشهداء فلماذا لا نقول أنهم قدم شهداء أيضاً. وبالنسبة أ. أبو المجد لقد ركزت على المرحلة الأولى في الإعادة، مع أنه في المراحل التالية كانت المنافسة أصعب، والأمثلة التي ذكرتها مثل عمرو الشويكي ومصطفى النجار أو عمرو حمزاوي وأنهم فازوا على حساب الإسلاميين أظن أن نسبة الإسلاميين كبيرة. بالنسبة لأستاذة منى نادر أريد التعرف بشكل أوضح على الإعلام الخارجي خصوصا الجزيرة والعربية والبي بي سي.

إسراء عمران (باحثة في العلوم السياسية):

بعض الأمور التي يعانيتها المجتمع نعاني منها حتى في المجتمع الأكاديمي؛ فإذا كنا نعتقد -على سبيل المثال- أن الإعلام متحيز وغير موضوعي أعتقد أننا نتناوله الآن بشيء من التحيز فهناك بعض البرامج تؤدي رسالة، فسؤال: ما الحل لما نقاشه الآن؟

وبالنسبة للأحزاب الإسلامية -سواء الحرية والعدالة أو الأحزاب السلفية- أتمنى أن لا تحدث أزمة دينية بجانب الأزمة السياسية الموجودة، فالناس تخاف من أن يفرض التيار الإسلامي مفهومه وتصوره للدين.

وبالنسبة للتحرير أتفق مع أ.عبده؛ فالذي جعلني لم أختَر د.محمد يسري وأختار د.مصطفى النجار هو وقوع أحداث في الشارع أصدر حزب الحرية والعدالة بعدها بيانًا أعلن فيه أنه لن ينزل الميدان. فالواقع الثوري به خلل كبير.

د.محمد فؤاد:

نحن لدينا مميزات كثيرة ولكن لا نراها وقد نجحت الثورة في أشياء كثيرة ولكن لا نراها، ونختلف حول نسب النجاح. وأكرر أنه لا يمكن تقييم ثورة قبل مرور ثلاث سنوات كحد أدنى، وبالتالي من الصعب الحديث الآن عن الثورة ونجاحاتها ولكن من طبائع الأمور أن الثورة تُظهر أفضل ما في الشعوب وأساء ما فيها، فما يحدث بمصر أقل من العادي إذا ما قارناها بباقي الثورات على مستوى التاريخ الإنساني.

رد المتحدثين:

أ.عبده:

أشكر كل الحضور، وأحب أن أؤكد أن أحداث الاستفتاء وأحداث محمد محمود وأحداث مجلس الوزراء وأحداث بورسعيد هي التي صنعت شرعية الميدان وشرعية البرلمان.

أ.أحمد أبو المجد:

بالنسبة لسؤال: لماذا اخترت نماذج صعبة؟ لقد ذكرت أنني اخترت تلك النماذج لسببين: أن هذه النماذج فاز فيها التيار الليبرالي على التيار الإسلامي، والسبب الثاني هو حضور البعد الإعلامي فيها بقوة. وبالنسبة للطعون هناك 57 طعن لم ينظر فيه.

أما عن أسباب اختيار الناس للتيار الإسلامي، فقد تعرضت لها بشكل سريع في الورقة فتحدثت عن القدرة التصويتية ووهي لا تعني أن الناس تختار بدون وعي ولكنهم يختارون من يعرفونه بشكل مباشر ويقدم لهم خدمات ومصالح، وهؤلاء موجودين بكثرة خاصة في حزب الحرية والعدالة. بالنسبة للفلول الذين ترشحوا للانتخابات فهم لا يزيدون عن 10% في مقاعد الفردي ولم يحصلوا على أكثر من 5% من مقاعد القوائم. وبالنسبة لسؤال د.نادية حول النظام الانتخابي، لقد قمت برصد للنتائج وأظن أن نظام القوائم في غير صالح للإسلاميين؛ حيث حصل كل من حزب الحرية والعدالة وحزب النور على 80% من المقاعد في النظام الفردي بينما حصل على 65% من الأصوات في القوائم.

أ.منى نادر:

بالنسبة لسؤال أ.إسراء، نحن لم نصدر أحكامًا على الإعلام لأنه لا يجوز إصدار حكم على الإعلام لأنه ليس كتلة واحدة وإنما تساءلنا هل يتراجع تأثيره في تشكيل الرأي العام أم لا. وبالنسبة لفكرة الاتصال الشخصي من خلال الإعلام الجماهيري، تتعدد الآن عوامل الاتصال والإعلام بين اتصال شخصي واتصال إلكتروني -الذي أصبح شريكًا ومنافسًا- وهناك أيضًا الإعلام الديني، فهناك عوامل كثيرة أدت لتراجع دور الإعلام التقليدي -إن صح التعبير- وليس الجماهيري في مقابل أنماط أخرى من الإعلام. لكن أود التأكيد على أن الإعلام الجماهيري ربما يكون قد نجح في الحشد لنزول الانتخابات، وهذا أمر لا نستطيع إنكاره، لكنه لم ينجح في شرح البرامج الانتخابية للأحزاب وهذه حقيقة واضحة الآن. فالتأثيره على الناخبين تم في مناطق عن طريق الاتصال الشخصي وأخرى بالاتصال الإلكتروني وأخرى بالإعلام الديني وغيرها بالإعلام الجماهيري.

أما عن مسألة الانتخاب على مراحل؛ فالأزمة ليست في فكرة أن الانتخابات على مراحل وإنما الأزمة في إعلان نتائج كل مرحلة مباشرة بعد انتهائها لأن ذلك ينطوي على توجيه لاتجاهات الناخبين في المراحل التالية، انطلاقًا من القاعدة القائلة بأن الرأي العام يميل إلى تبني اتجاه الأغلبية أكثر من تبني اتجاه الأقلية. وقد كان الإعلام الحكومي متحيزًا لفاعل لم يكن هو الفاعل الأساسي في العملية الانتخابية ولكنه كان فاعل من على بعد، وأعاد صناعة الفرعون كما ذكر د.محمد لكن فرعون المجلس العسكري؛ فالمجلس العسكري لم يكن طرفًا مباشرًا في العملية الانتخابية إلا أنه كان له دور في تأمين الانتخابات، وهو ما ركز عليه الإعلام بتكرار عرض تقرير للمشير وهو يؤكد على ضرورة النزول والإدلاء بالأصوات. كم أن الإعلام الحكومي كان متخبطًا بين آراء إعلاميين وتوجهات روساء قنوات ولم يكن لديه أجندة واضحة.

وبالنسبة لاستطلاعات الرأي التي تحدث عنها أ.أحمد أبو المجد، جاءت نتائج بعض الاستطلاعات قريبة من نتائج الانتخابات، خلاف ما ذكره من أنه لم تكن هناك استطلاعات عبرت عن نتائج الانتخابات. والإشكالية من الناحية الإعلامية في منهجية استطلاع الرأي المستخدمة في الإعلام، فلا مانع من الإشارة في وسائل الإعلام عن استطلاعات للرأي ولكن لا بد من ذكر العينة وهل هي ممثلة أم لا، والجهة التي قامت بالاستطلاع؛ لكي يتمكن المتلقي من الحكم على مدى مصداقية استطلاع الرأي.

وبالنسبة لأزمة المجتمع المدني، أرى أنها تتعلق بما يمكن أن نسميه "إعادة إنتاج البطل"؛ فالمجلس العسكري اكتشف أنه لم يعد البطل وبالتالي كان لا بد من افتعال أزمة ذات بعد خارجي وتتعلق بالأمن القومي وأجهزة المخابرات ليصنع مرة أخرى هذا البطل، وهذا منهج إعلامي معروف.

وفيما يخص قراءة النتائج أنا أتصور أننا نحتاج مؤتمر مستقل لقراءة النتائج لأن النتائج ظهرت على خلاف أشياء كثيرة ما كانت متوقعة وهي جديرة بمؤتمر مستقل.

وعن تأثير الإعلام على الحالة الثورية، فقد كان في هذه المرحلة تأثيرًا متحيزًا. فكما ذكرت د.نادية، كان الإعلام يروج للحالة الثورية حسب مفهوم الثورة الذي تتبناه الوسيلة الإعلامية. وبالتالي لا يمكن استخدام وصف "الحالة الثورية" بشكل مطلق، ولا يمكن أن نجزم أن هذا الإعلام كان مع الثورة أو ضدها لأن هذا يتوقف على مفهوم الوسيلة الإعلامية عن الثورة. وقد وصل الإعلام إلى درجة من السطحية في التعامل مع الانتخابات؛ حيث أجرت قناة المحور استطلاعًا للرأي قبل المرحلة الأولى جاء فيه: هل تعطي صوتك للمنتقبة أم المحجبة أم المتبرجة؟ فجعلت المظهر الخارجي مشكلاً للاتجاهات السياسية للناخبين. أما عن قناة "أون تي في" ومسألة تدخل رأس المال، فإن رأس المال لا يتدخل في السياسة التحريرية للقناة أو الوسيلة إلا إذا كان الأمر يتعلق بصفة مباشرة بمصالح مالك القناة، والكلام عن الثورة لن يؤدي ساويرس ولكن الحديث عن الإسلاميين وحزب المصريين الأحرار سيؤدي ساويرس؛ فهو حينما يتدخل يكون عندما تمس الرسالة الإعلامية مباشرة مصلحة المالك.

أ.منى النشار: أوافقك الرأي، فنحن نحتاج بيئة تشريعية تتيح حرية المعلومات، لكن لدي ملحوظة على مداخلتك -وباعتبار دراستك في دبلوم إعلام، فمن مبادئ الإعلام الحر النزيه الموضوعي -الذي تتادين به- وأسس أنه لا يطلق الإعلاميون الأحكام العامة ولا يستخدموا المسميات دون تعريف، وهذا خطأ كلنا نقع فيه عندما نستخدم المصطلح دون أن نقدم للمشاهد أو المتلقي تعريفًا دقيقًا لهذا المصطلح.

وأتفق مع أغلب ما ذكرته. أنجلاء فيما يخص المزاج الشعبي، لكن هناك جانب آخر في تفسير نتائج الصندوق الانتخابي نطلق عليه في مجال الإعلام "الدعاية السلبية"؛ وذلك من خلال الاستمرار في مهاجمة تيار معين بما يصنع لدى المتلقي نوعًا من التعاطف مع هذا التيار، وإن كان ذلك غير متعمد ولكنه ينتج عن جهل الإعلاميين وتبنيهم وجهة نظر هجومية، وهذا له علاقة بالمزاج الشعبي المصري الذي يتسم بغلبة العاطفة، وهذا جزء من تفسير النتيجة بالإضافة إلى فقدان ثقة المتلقي في الإعلام، فضلا عن الدعاية غير المباشرة من خلال مهاجمة طرف معين الأمر الذي يمثل دعاية إيجابية غير مباشرة للطرف الذي لم أهاجمه وسلبية للطرف الذي هاجمته. وقد ظهر ذلك -على سبيل المثال- في قناة الحياة؛ حيث لم تستضيف أعضاء من حزب الوفد إلا مرات قليلة، إلا أن القناة كرست جهودها للهجوم على منافسي الوفد. إلا أن هذا الأسلوب في الدعاية فشل، والدليل على هذا أن الصندوق الانتخابي لم يعبر عن هذا التوجه.

أختم بالتأكيد على أن الإعلام الخارجي ليس إعلامًا موضوعيًا، فكل إعلام له توجهه وسياساته. ومن ثم علينا أن ندرك دور الإعلام، هل هو توجيه رأي العام أم إمداده بمعلومات من شأنها توجيه رأيه؟ فإذا كان

الإعلام مصدر معلومات فكل القنوات مفتوحة أستمد منها المعلومات وأشكل رأبي، أما إذا كان الإعلام موجهاً فعلينا أن نختار القناة التي توجه. والخاصة أن الإعلام مرآة عاكسة للواقع؛ فلا يمكن إصلاح المرآة دون إصلاح الواقع، فإذا أصلحنا الواقع سيصلح الإعلام من تلقاء نفسه.

أ. عبد الله عرفان:

طرح د.نادية سؤالاً يتعلق بالمنهجية، فالحديث عن دور الأمن والاقتصاد أمر يصعب إثباته. فالفترة التي سبقت انتخابات مجلسي الشعب والشورى شهدت تكوّن أفكارنا تجاه التصويت ومن ثم يجب أن ندرس الفترة التي سبقت الانتخابات أو فترة تشكيل القرار، وقد بحثت في هذه الفترة عن شيء جديد ولكن لم أجد؛ فقد شهدت ظروفًا اعتادها المصريون، وإذا كانت الظروف جديدة فقد اعتادها المصريون بسرعة نظرًا لمرونتهم. وهذا ما دلل عليه سلوك المواطنين إزاء حملات التخويف التي أطلقت، مثل المؤتمر الذي عقده المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فلم تلقَ مصداقية لدى الكثير من الناس. وبالمثل أحداث محمد محمود وغيرها، فقد استوعب المصريون عملية افتعال الأزمات لتعطيل الانتخابات. وينعكس عدم تأثير الحالة الأمنية والاقتصادية على الانتخابات في تقارب نسب النتائج في كل من انتخابات الشعب والشورى والاستفتاء على تعديل الدستور، وذلك على الرغم من ارتفاع نسبة التصويت في انتخابات مجلس الشعب عنها في انتخابات الشورى. بالإضافة إلى ذلك، هناك أمور أخرى أهم في التحليل منها مصدر المعلومات والمؤشرات التي أعتمد عليها، هل هي مؤشرات رسمية أم غير رسمية؛ فالبيانات الرسمية تؤثر أن هناك وضع اقتصادي سيء إلا أن هناك بيانات غير رسمية أكثر أهمية تشير إلى أن الوضع أقل سوءًا أو يحتمل. إذن ما الذي يؤثر في توجهات الناخبين إذا كان النظام الانتخابي وأيضًا المراحل الانتخابية غير مؤثرين؟ يبدو أن الأمر يتعلق بسؤال الهوية، وإذا وسعنا مفهوم الأمن ليشمل الهوية وأمن الثقافة وأمن الحضارة يمكن اعتبار الأمن مؤثرًا في نتائج الانتخابات، لكن لا أتصور أن الأمن بمفهومه المباشر كان حاكمًا في الانتخابات.

أما عن عملية التحول من التماسك أو الشرعية القائمة على التسلط والعنف التي تقوم بها الشرطة إلى شرعية قائمة على الثقة فهي عملية تستغرق وقتًا كبيرًا، وتعتمد على التحول التدريجي لأن أي نظام يقوم على مصالح وأفكار. فعلينا أن نتذكر أن الدولة لا يقودها الثوار بل يقودها وكيل، لذا أتصور أننا نحتاج إلى تأسيس تكوينات اجتماعية اقتصادية تساعدنا على التخلص من الفاسدين. ففي تركيا بدأ تفكيك الدولة العميقة عن طريق الخطاب والتحولات الاجتماعية والاقتصادية؛ فقد بدأت نهضة اقتصادية جديدة في تمويل مصالح جديدة وأحزاب وقنوات مختلفة، مما أحدث نوعًا من التوازن، أما في مصر فتوزانات المصالح الموجودة إلى

الآن -بدرجة كبيرة- هي توزانات ما قبل الثورة؛ فالثورة لم تصل للعمق بعد وهذا مر طبيعي. وقد حاول "أليكسيس" في كتاب له بعنوان "النظام القديم والثورة الفرنسية" تحليل الثورة الفرنسية وماحقته بعد مائة عام، فذكر أن الثورة في بدايتها ألغت كل شيء وبعدها بعشر سنوات أعادت كل شيء لكن بشكل جديد ومفاهيم جديدة. فيجب النظر للمؤسسات الحالية باعتبارها مؤسسات الدولة، وأن المشكلة ليست فيها بذاتها وإنما المشكلة في تصورها لذاتها وطريقة أدائها. وهذا يستلزم التواصل بين جيل الثورة والجيل الأكبر لأن تهميشه يجعله ينضم للفلول رغم ما يضمه هذا الجيل من الإصلاحيين والثوريين.

د. محمد فؤاد:

نخلص من هذه الجلسة إلى مجموعة من التوصيات:

- الثورة تغيير لمنظومة القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والثقافية، ونحن لم نصل حتى الآن إلى تغيير هذه المنظومة، وبالتالي فالثورة مازالت مستمرة وعلى الباحثين أن يجتهدوا لتحقيق هذا التغيير في هذه المنظومة كلها.
- نحن لا ندرس الانتخابات الماضية لإضاعة الوقت، ولكن نحن نحلل حتى نستفيد من هذه التجربة فيما نحن مقدمون عليه من اختيار الجمعية التأسيسية لوضع الدستور وانتخاب رئيس مدني واستفتاء دستوري، فنحن مقدمون على تشكيل ثلاث مؤسسات غاية في الأهمية وبالتالي على الباحثين أن يستفيدوا من نتائج هذه الانتخابات وطبيعة المرحلة.
- على الإعلام أن يلقي الضوء على هذه التجارب لإثراء الرأي العام وتوعية الشعب بالحقائق حتى نستطيع أن نصل إلى جمعية تأسيسية أصلية تتمتع بالكفاءة وتضم كافة فئات المجتمع بلا استثناء، ونستطيع أن ننتخب رئيساً مدنياً ليس مفروضاً علينا من القوى الدولية أو الإقليمية أو الداخلية، ونستطيع أن نبدي رأينا في الدستور بحرية ولا نصدق عليه؛ فهناك فرق بين التصديق على الدستور والاستفتاء الدستوري، وكذلك التصديق على الرئيس المفروض على المصريين وانتخاب رئيس جديد. أرجو أن نفطن إلى هذه القضايا، ونبدأ من الآن في إعداد حركة تغيير بعد أربع أو خمس سنوات.